رئيس مجلس محافظة ديالى ابراهيم الباجلان لـ( ):

خصصنا ١٠ ملايين دينار لكل صاحب دار مهدّمة و٧ ملايين للدور المتضررة

◇ ٨٠٪ نسبة التحسن الأمني في المحافظة ◇ نعمل على تعميم تجربة اللجان الشعبية المشتركة

ديالى/ عمر الدليمي

مجالس المحافظات تجربة مازالت في طور التبلور مع انها أثبتت أهميتها في تأصيل تقاليد ديمقراطية نامية وقابلة للتطور ومهمة في سياق العمل السياسي والتحولات الخارجية.

واذا مانظرنا الى الوضع الحالي في مجلس محافظة ديالى -وعلى الرغم من بعض الملاحظات التي تتعلق ببعض الفعاليات- مقارنة مع تجربة الدورة الأولى للمجلس، سنجد ان هناك تطورا كبيرا وخطوات واسعة باتجاه إنضاج هذه التجربة الحيوية اذ لم يكن المجلس الأول سوى تجمع لممثلي أحزاب وكيانات وتوجهات سياسية ولم يكن حتى المشاركين فيه يدرون ماهية المشاركة ولم يكن هناك الا القليل من الأعضاء يدركون دورهم ولم تكن القوانين الحاكمة للتجربة واضحة حتى لأولئك الأعضاء الذين كانت لهم فضيلة المبادرة والريادة، ولكن تلك الدورة الأولى للمجلس افتقدت للهيكلية المؤسساتية، على العكس من دورة المجلس الثانية وهي العاملة حاليا التي استطاعت - وهو الامر المهم من التأسيس لهيكلية ستوفر للمجلس القادم أرثا جيدا من الفعاليات والاعمال والسياقات التي تمكنه من النهوض بدوره والالتفاف لمهماته حيث سيرث عن هذه الدورة مؤسسة تشريعية تصالبت على أسس واضحة بعد صدور قانون مجالس المحافظات الذي سينظم عمل هذه المجالس وستكون المهام التشريعية واضحة بالنسبة لها، الأمر الذي سيوفر رؤيا واضحة للمهام والصلاحيات، اذ عانت المجالس من تشابك في الصلاحيات مع الإدارات التنفيذية.وبهدف إضاءة هذه والوقوف على نظرة المجلس للجانب الأمني وقضايا الإعمار في ديالى (المدى) التقت إبراهيم حسن الباجلان رئيس مجلس المحافظة الذي تحدث قائلا:-

- في ظل قانون مجالس المحافظات الجديد سوف يفض أشتباك المهام، وسيكون من صلاحيات المجالس تعيين او إقصاء المدراء العامين في المحافظات اذ عانينا هذا الأمر مع الوزارات المختصة، وسيشكل هذا القانون طفرة في عمل المجالس ويوفر لها المناخات المناسبة لأداء مهامها ونأمل ان يطور المجلس القادم ماانجزنا من خطوات باتجاه تشكيل هذه المؤسسة وصولا لمواكبة التطور العالمي في مجال هذه الممارسة الديمقراطية.

وغير غائب عن أنظارنا التلكؤ الذي حصل في عمل بعض لجان المجلس ومرد ذلك هو الأوضاع الأمنية التي عاشتها المحافظة وعلى العموم فان لجان المجلس تنشط في العديد من المجالات كالتربية والعشائر والمصالحة والوقود والزراعة والخدمات والإعلام.

واضاف: نعمل بجد على إنجاح الانتخابات القادمة وتحقيق اكبر قدر من النزاهة فيها ونحن بانتظار مفوضية الانتخابات كي تنجز إعمالها وتصدر التعليمات وتحدد طريقة الانتخابات حتى حزيران القادم وهو السقف الزمني لانجاز مهام المفوضية وبعد ذلك سيكون لدينا متسع من الوقت لتنفيذ خططنا في سبيل إنجاح الانتخابات وباعتقادنا ان التمثيل سيكون اشمل وأكثر نجاحا من السابق.

المهجرون والملف الأمني

وبشأن الجانب الأمني وموضوع عودة المهجرين تحدث رئيس مجلس محافظة ديالى قائلا: لاشك ان الوضع الأمني قد تحسن بنسبة كبيرة ربما تفوق ٨٠٪ عما كان عليه قبل الشروع بعمليات السهم الخارق وماتلاها من فعاليات لمحاربة الإرهاب اذ كان التحول المهم في تقديري هو انشقاق بعض الجماعات المسلحة التي كانت تعمل مع القاعدة عنها والسبب الجوهري في ذلك هو اعتماد القاعدة للإرهاب منهجا والإضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة من العنف الطائفي والقتل العشوائي الذي مارسته.

ولذلك كان تشكيل اللجان الشعبية ومشاركتها الفاعلة في العمليات العسكرية مع القوات المشتركة نقطة التحول في هزيمة الإرهاب ولم يبق للقاعدة الا جيوبا في مناطق حمرين وبني سعد والقليل من المناطق البعيدة التي لجأ إليها هذا التنظيم. الآن بإمكان المواطن في بعقوبة والمقدادية ان يستشعر ثمرة التحسن الأمني في ممارسته لكل شؤونه.

في المقدادية كانت لنا تجربة ممتازة في التوفيق مابين رؤى كل الكيانات وتشكيل لجان شعبية مشتركة من كل الطوائف والمكونات الاجتماعية ونأمل ان نعمم هذه التجربة على كل مناطق ديالى، وقد قامت لجنة العشائر في المجلس بدور كبير في هذا المجال. يقلقنا كثيرا موضوع المهجرين ويؤسفني ان أقول ان هذا الملف الشائك خارج سلطة المحافظة. ويتطلب بحثه والبت فيه تفاهمات على مستوى الكتل السياسية في البرلمان، اذ لا تدخل حلوله ضمن إمكانياتنا،لدينا عدد كبير من العوائل المهجرة في بغداد وكربلاء وبعض مناطق إقليم كردستان ومناطق أخرى، وهذه العوائل تعيش أوضاعا مأساوية وتعذر على اغلبهم توفير سبل العيش ولم يتمكنوا حتى من تسلم رواتب دائرة المهجرين وقد طالبنا البرلمان لزيارة ديالى والبحث في إيجاد الحلول لهذا الملف المهم والعمل على إعادة المهجرين وهناك جهود تبذل في هذا الاتجاه.

ابراهيم الباجلان

مشاريع الاعمار

قبل ان نستوضح رأي رئيس مجلس محافظة ديالى عن مسيرة الاعمار، لابد ان نقف عند صورة واقع الخدمات واحتياجات المحافظة في عموم القطاعات. فالسنوات الثلاث الماضية قد شهدت تراجعا كبيرا في مستوى تقديم الخدمات للمواطنين ومرد ذلك هو سعة العمليات المسلحة والتدهور الأمني الذي كان شبه شامل ادت الى شلل تام في كل المرافق الأمر الذي فاقم من حاجة المحافظة للخدمات واذا ماأخذنا مركز المحافظة وهو مدينة بعقوبة مثالا على هذا الأمر سنجد ان هذه المدينة وأطرافها والتي أهملت طويلا على عهد النظام السابق سنجد ان قرابة ٨٠٪ من طرقها بحاجة للإصلاح الشامل فيما يتعلق بالمعبد منها الذي تعرض للتخريب والإهمال وان الكثير من الإحياء فيها لم تحظ بخدمات التبليط فضلا عن النقص الكبير في خدمات الماء والكهرباء والهاتف والإعمال البلدية الأخرى،يضاف لذلك التخريب الكبير الذي لحق بنسبة كبيرة من مدارس المدينة نتيجة من الإعمال العسكرية والمواجهات التي استمرت لأكثر من سنتين وبعنف غير مسبوق.

عن هذا الجانب يتحدث إبراهيم الباجلان قائلا:-يعلم الجميع بأننا قد بدأنا العمل بعد عمليات السهم الخارق وتحسن الوضع الأمني في شهر أيلول من العام الماضي.

وكان لدينا تخصيصات الميزانية لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فضلا عن تخصيصات الأعمار البالغة ٣٠ مليون دولار ومجمل هذه المبالغ قد لاتكفي لأعمار المدارس التي خربتها القاعدة في ديالى. مع ذلك نقول ان مشاريع ٢٠٠٦ قد أحيلت ويجري العمل على تنفيذها وقد خصصنا ميزانية ٢٠٠٧ لتجهيز الآليات وركزنا في ميزانية العام الحالي ٢٠٠٨ على قطاع الخدمات.

يعمل المجلس حاليا على مناقشة فقرات هذه الميزانية ونأمل إقرارها في اقرب وقت ممكن ومجموع مبالغها هو ٢٠١,٥٠٠,٠٠٠مليار دينار تم تخصيص (٥١) مليار منها للمشاريع ذات النفع العام ووزع الباقي بنسبة ٢٥٪ لقضاء بعقوبة و١٧٪ لكل من أقضية خانقين والمقدادية والخالص وبلدروز فيما تم تخصيص ٧٪ لناحيتي جبارة وكفري.

- يساورنا القلق بشان هذه الميزانية فالمحافظة قد أعلمت بموجب مخاطبات رسمية بالرقم الذي ذكرناه كتخصيص لهذا العام، لكن موفدنا الى الوزارة وهو المعاون الإداري قد اخبر بان المبلغ المخصص هو ١٦١ مليارا وفي مؤتمر المحافظات الشمالية الذي عقد في تكريت مؤخرا ابلغ الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء محافظ ديالى بان مامخصص للمحافظة لميزانية هذا العام هو ١٧٦ مليار دينار. هذا الأمر يربك خططنا ويضعنا في موقف حرج وبما اذا ماكان الامر كذلك سيضطرنا لتأجيل عدد من المشاريع واذا ماعرفنا بان حاجة المحافظة لمشاريع الخدمات هي من الحجم بحيث لايشكل المبلغ المخصص شيئا امام هذه التراكمات سندرك حجم المشكلة والمعاناة التي تعيشها المحافظة.ويواصل رئيس مجلس محافظة ديالى حديثه لـ (المدى) قائلا:-

نأمل ان يكون ٢٠٠٨ عاما للأعمار وإعادة الجانب الجمالي للمحافظة والقضاء على الفساد الإداري والمالي، ولدينا هيئة للأعمار في المجلس منحت الصلاحيات لمتابعة مراحل فتح العطاءات وتحليلها ومتابعة تدوين الإحالات وان عملية فتح العطاءات ستكون علنية وامام وسائل الإعلام لمزيد من الشفافية.

لم نغفل قطاع الثقافة والإعلام اذ خصصنا مبلغ خمسة مليارات ارتأى الخبراء قصرها على إنشاء قناة فضائية هي قناة دجلة ونأمل ان تكون بالمستوى المطلوب لخدمة المحافظة والبلاد، ونأمل من الادارة التنفيذية التي أحالت المشروع الى إحدى الشركات ان تعمل على إنجاح هذه القناة واستيعاب الكفاءات الإعلامية من أبناء المحافظة.

❖ هل هناك تعويضات من الحكومة للمتضررين؟

عن ذلك تحدث رئيس مجلس محافظة ديالى قائلا:-في زيارة لنائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح خصص مبلغ ٥٠ مليون دولار باسم رئاسة الوزراء لتعويض المواطنين المتضررين في ديالى من جراء العمليات الإرهابية من الذين هدمت دورهم او أحرقت بساتينهم وعندما تدراسنا سبل وآليات صرفه وجدنا انه لايغطي الحاجة ولايمكن تعويض إضرار البساتين على وجه التخصيص كونها ذات كلف عالية، فقصرنا التعويضات على المساكن، اذ تم تحديد مبلغ ١٠ ملايين دينار للدور المهدمة بالكامل و٧ ملايين دينار للدور التي تعرضت لنسبة ضرر اكثر من ٥٠٪ و٤ ملايين دينار للدور التي تعرضت لنسبة ضرر ٢٥٪ هذا ما يخص مراكز المدن فيما خصص مبلغ ٧ ملايين دينار للدور المهدمة في القرى و٤,٥ مليون دينار لتلك الدور التي تعرضت لنسبة ضرر ٥٠٪. وتم صرف دفعة للدور المهدمة بشكل كامل في عدد من القرى كمرحلة اولى في حين سيجري صرف دفعة أول للمتضررين الذين تهدمت دورهم في مراكز مدن بعقوبة والمقدادية وخانقين الذين سيحصلون على ١٠ ملايين دينار كما قلنا. نحن نعرف ان الإضرار لاتتناسب ومقدار التعويض ولكننا نعتبر هذه التعويضات مرحلة أولى ليغطي المواطن المتضرر بعض احتياجاته وسنبحث عن الوسائل التي تمكننا من الحصول على التعويضات المجزية للمتضررين. ولان الزراعة تعد العمود الفقري للاقتصاد في ديالى.

من الداخل

عيد النوروز

هادي جلو مرعي

يحتفل الكرد والإيرانيون، والترك، ويشاركهم المسلمون في الاقليم فرحهم، بعيد النوروز. وهو اليوم الجديد، او اليوم الأول من العام الإيراني حسب تقويم الشعوب التي تحتفل على مدى أسبوعين، ويهرع مئات آلاف الناس - صغارهم وكبارهم- الى الجبال البعيدة والسفوح التي تحتضن الأشجار المخضرة، ويفترشون الأرض التي تبدو كبساط اخضر اللون، وتبهرهم العيون التي يتدفق منها ماء صاف عذب ينحدر الى وديان سحيقة.

هذا وصف لمن لم يتنعم يوماً بمظاهر الطبيعة في النوروز. والذي اتيحت له الفرصة، فهو احرص من غيره على تكرارها.

وكان اول معرفتي بجمال الطبيعة حين قررت إدارة المدرسة الابتدائية تنظيم رحلة مدرسية الى خانقين في مطلع الربيع، حينها كان النهر الصغير القريب من المدينة يكاد ينفجر من الضغط الذي يسببه الماء المنحدر بقوة من اعلى. عندها اضطررنا للتوقف من دون عبور النهر، فالماء غطى الطريق الذي تكاد تسلكه السيارة، حينها افترشنا الارض، وكانت مخضرة كما فوجئنا بها، اما الغيوم فهي الأقرب لمزاجنا، كانت متفرقة تعوم في الأفق البعيد، فتسلبنا الألباب!

معظم من في الرحلة جلبوا طعامهم معهم، وكنت قد جئت بطعام بسيط لا يناسب خروجي برحلة، وأتذكر اني رغبت بشراء (علك ابو السهم) وطلبت من قريب لي ان يقرضني عشرة فلوس، ورفض وما تزال برغم العقود الثلاثة من الزمن، تلسعني تلك الذكرى.

> لا انكر اني استمتعت بتلك الساعات التي لم آلفها من قبل، وكنت سعيداً ببراءتي ورغبتي بفرح لا ينقطع. تكلل فرحي باغنية، طلب المعلمون من شاب وشابة معنا ان يغنياها، فكانت ثنائية رائعة. يقول لها: (ليش ليش يا جارة، ما تردين الزيارة؟ زعلانة انت علينا ما تردين الزيارة؟)

وهي ذاتها التي تمنعني عن الفرح بما أناله من حطام الدنيا.

لا انكر اني استمتعت بتلك الساعات التي لم آلفها من قبل، وكنت سعيداً ببراءتي ورغبتي بفرح لا ينقطع. تكلل فرحي باغنية، طلب المعلمون من شاب وشابة معنا ان يغنياها، فكانت ثنائية رائعة. يقول لها: (ليش ليش يا جارة، ما تردين الزيارة؟ زعلانة انت علينا ما تردين الزيارة؟) وترد هي بصوت لاأريد وصفه لانه يبكيني: (يا ابو العيون الكحيلة يا وردة بكل خميلة، وعيونك الجميلة كَمرة بليل السهارى).

وتروي الكتب الحافلة بتراث الانسانية العظيم ان الامام علياً (ع) جئ له بطبق فيه محلى، وكان في يوم النوروز. فقال مداعباً: نوروزنا كل يوم.

وهي اشارة الى ان الاحتفال بالنوروز مشاركة انسانية قبل ان يكون تقليداً قومياً، محصوراً بأمة او شعب من الشعوب، او ملة من الملل. والاعياد والطقوس التي تمارسها الشعوب والأمم انما هو تعبير عن حالة من الابتهاج والرضا بتقليد او تراث، لايستهدف احداً بسوء، انما هو نوع من التواصل الإنساني والوجداني الذي لا يقتصر على فرد، بل يشمل المجموع البشري كله، اينما كان..

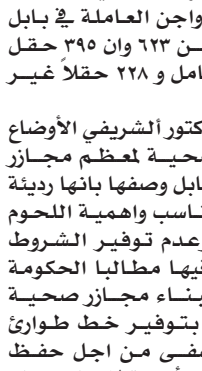

رئيس الجمعيات الفلاحية: تقليص الحصص الوقودية وراء ارتفاع اسعار الحراثة

ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد العشوائي وقلة الاسمدة والبذور أدّت الى تدهور الزراعة في بابل

بابل/ اقبال محمد

قال المزارع عبد الكاظم طعمة ان عدم اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد العشوائي للمحاصيل الزراعية أدت كلها الى تدهور الزراعة في بابل برغم ان بابل تعتبر عمليا من اهم المحافظات في مجال الزراعة.

اما الفلاح علوان عبيس فقد قال: عندي ٢٠٠ دونم كلفتني زراعتها من أسمدة وبذور ووقود وحراثة (١٢)مليون دينار الا ان واردها لم يتجاوز (٨) ملايين مع العلم انني اشتريت جميع متطلبات زراعتها من السوق السوداء.

ويبين المزارع حسان طعمة ان أسباب تدهور الزراعة كثيرة ومتعددة منها عدم اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي مثل عدم توفرالاسمدة حيث يمنح لكل فلاح ٢٠ كيلو غرام لكل دونم وكذلك قلة وارتفاع اسعار الوقود وعدم وجود البذور المحسنه وقلة الطرق الريفية وعدم توفير المبيدات الزراعية.

من جانبه يوضح المزارع جواد سلمان ان الزراعة ركن أساسي لتوفير الأمن الغذائي، ويتساءل: الى متى نظل نستورد المنتجات الزراعية اما ان الأوان لاهتمام الدولة بالعملية الزراعية وتوفير ما يحتاجه المزارع والفلاح من المستلزمات الزراعية من الأسمدة والبذور والوقود؟

ويضيف المزارع تحسين جواد قائلا: نحن نشكل ٦٠٪ من سكان العراق وارض بابل ارض زراعية والماء متوفر فيها وما نحتاجه سوى أن توفر الدولة كل متطلبات الإنتاج الزراعي والاهتمام بهذا القطاع المهم.

وليس بعيدا عن راي المزارعين فان نائب رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في بابل يقول: ان القطاع الزراعي لايمكن تطويره وبناءه ليكون رافدا مهما من روافد الأمن الغذائي إذا لم تقم الدولة برعايته واستضافته وتوفير كل مستلزمات الزراعة الضرورية مشيرا الى ان أسباب تدهور وتلكؤ الزراعة في بابل تتلخص بقلة الوقود وشحته فقد كانت الشركة العامة للمنتجات النفطية توزع حصة كاملة على المزارعين وحسب حجم المضخات ولكن تم تقليص هذه الحصص ما أدى الى ارتفاع اسعار الحراثة إلى أسعار خيالية حيث بلغ سعر حراثة الدونم الواحد ٤٠ ألف دينار ما أدى الى توجه الفلاح لعدم زراعة ارضه، اما السماد وقلة حصته فله حكاية أخرى فان الدولة توزع ٢٠كغم للدونم لكل فلاح ويكتاب مشترك لكل مجموعة من الفلاحين وكان هذا عملا جيدا سهل حصول الفلاح بسرعة على السماد الا أن تعليمات جديدة ألزمت كل فلاح بالحصول على كتاب منفرد من الزراعة لغرض تزويده بالسماد وخلق ذلك زحاما غير مبرر مما أدى الفلاح بالاتجاه للسوق السوداء،وكذلك قيام التجار باستيراد البذور ومواد المكافحة غير المتوفرة بها الشروط اللازمة.

ويضيف: هناك عمليات لهدم الواقع الزراعي وذلك بالا ستيراد كل المحاصيل الزراعية وهي ذات صفات رديئة وبأسعار رخيصة جدا اقل من سعر الكلفة ما ادى الى عزوف المزارع عن زراعة ارضه، واقتراحنا في الاتحاد بأن تشدد الإجراءات الرقابية على الحدود وكذلك فرض ضرائب على الاستيراد العشوائي للفواكة والخضر.

> * وكيل مدير الزراعة: نفتقر الى الاجهزة المختبرية لقياس نسب الملوحة والهرمونات لمزارع الاسماك

إهمال مزمن

من جانبه بيّن رئيس المهندسين احمد ناصر الشلاه وكيل مدير زراعة محافظة بابل:ان بابل..المحافظة التي أخذت نصيبها من الإهمال للقطاع الزراعي وبشكل خاص في العهد السابق وتقدر مساحتها الزراعية ألقابلة للارواء (٦٠٠،٠٠٠ ١٠) دونم وتشمل أنشطة زراعية متنوعة بحيث شملت كل أنواع الزراعة (المحاصيل - الخضر بأنواعها المحمية والمكشوفة الشتوية والصيفية والبساتين وكذلك حقول الدواجن حيث بلغ عدد الحقول العاملة ٢٧٩ حقلا من اصل ٦٥٧ حقلا وان من اهم الأسباب التي تحول دون اشتغالها جميعا هي عدم توفر الأعلاف وعدم توفر الوقود ألكافي ناهيك عن موضوع ديون ألدولة على الفلاحين والتي لم تحسم حتى الان وارتفاع تكاليف الانتاج.

وأكد ان مزارع الأسماك المجازة تبلغ ١٤٣ مزرعة وهناك مزارع سمكية لا تتعدى حدود مزرعة العائلة. وان من أهم المشاكل التي تقف وراء تردي القطاع السمكي هي عدم توفر الأعلاف وأدوات الصيد مثل (الشباك ، زوارق، مضخات الماء) وعدم توفر الوقود الكافي للمزرعة والافتقار الى الأجهزة المختبرية للقياس PH والملوحة والهرمونات).

وأشار الى ان محافظة بابل من المحافظات المتميزة بأشجار النخيل كما ونوعا وقد تعرضت بساتين النخيل للإهمال ما حدى بوزارة الزراعة الى إيجاد برامج لمكافحة أشجار النخيل ففي عام ٢٠٠٧ تم مكافحة اكثر من ٩٠ الف دونم لبساتين النخيل بالطرق الجوية والأرضية ضد حشرتي الحميرة والدوباس وقد جرى تقييم الحملة عن طريق لجان وقائية متخصصة من قبل الوزارة وكانت ناجحة بنسبة تتراوح بين ٨٥ - ٩٠٪.

وأضاف ان اهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في بابل هي ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة الأسمدة وشحة الوقود وعدم استيراد البذور ألمحسنه والمصدقة.

> مدير الموارد المائية: شمول ناحية الكفل بزراعة الشلب

اما ما يتعلق بالمشاريع فقد قال الشلاه ان اهم المشاريع التي تنفذ حاليا في بابل هي مشروع بناء مختبر مركزي لتحليل التربة و مشروع تطوير تربية النخيل ومشروع بناء محطة البحوث الزراعية ومشروع تنمية البساتين و أنشاء شعبة زراعة الإسكندرية ومشروع تطوير الغابات بمساحة ٤٠٠ دونم و أنشاء شعبة زراعة ابي غرق ومشروع تنمية وتسويق التمور وكذلك مشروع إنتاج الأعلاف من مخلفات الذرة الصفراء ومشروع برنامج الإحصاء الزراعي.

اما المشاريع المزمع تنفيذها خلال عام ٢٠٠٨ هي مشروع تطوير أنتاج البطاطا ومشروع تطوير أنتاج الطماطة ومشروع تطوير أنتاج الفطر وأنشاء غابة بمساحة ٥٠ دونم في ناحية النيل وأنشاء غابة بمساحة ٥٠ دونماً في ناحية المدحتية، اما بالنسبة لمشاريع استصلاح التربة فتتلخص بمشروع حلة- الكفل ومشروع حلة - دغارة فضلا عن عدة مشاريع اخرى قيد التنفيذ.

تخصيصات مالية

من جانبه اكد الخبير المهندس حميد رشيد بهية مدير الموارد المائية في بابل انه تم تخصيص اكثر من ٧ مليارات دينار من ميزانية الوزارة والمنح الدولية ومشاريع الاعمار من المحافظة.

واضاف ان من بين اهم المشاريع المذكورة تاهيل المبزل الجنوبي وتأهيل مشروع الناصرية وتنفيذ محطة ضخ مبزل ٢٢ والعمل متواصل لتأهيل مبزل الحلة - هاشمية بطول ٣٦ كم فضلا عن تطهير الجداول في المحافظة بطول ٣٩٠كم اما من ناحية المبازل فقد تم تطهيرها من جانب واحد وبطول ٤٨٥كم و من جانبين ٣٦٠كم وكذلك تم تطهير الجداول ولعدة مرات من نبات الشمبلان وبطول ٢٢٥٠كم.

أما مشاريع عام ٢٠٠٨ فقد خصص مجلس المحافظة ٥ مليارات دينار غير تخصيصات الوزارة والمنح الدولية لتنفيذ مشاريع متنوعة من اهمها أنشاء مسنايه لجداول المحاويل داخل قضاء المحاويل وكذلك تبطين ضفاف شط الحلة في منطقة زوير الغربي بالحجر والعمل على انشاء عدد اخر من الجسور الصندوقية وتجهيز اليات حديثة لاعمال صيانة الجداول.

اما عن تبطين شط الحلة داخل المدينة فقد قال: لقد قمنا بزيارة السيد وزير الموارد المائية ضمن وفد راسه السيد المحافظ وقدمنا له احتياجات المحافظة ومنها توسيع وتبطين شط الحلة وعمل مسناة وكورنيش للشط وفعلا حضرت لجنة وزارية لهذا الغرض ودرست الموضوع وسوف تظهر نتائج الدراسة قريبا. واضاف لقد حصلت موافقة وزير الموارد المائية ضمن مبادرة رئيس الوزراء الزراعية على تبطين ١٢ كيلو من جدول الكفل.

وأشار مدير الموارد المائية الى ان أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل الموارد المائية هي المخالفات والتجاوزات على قنوات الري والبزل والمنشاة الاروائية التي بلغت ٧٠٠ مخالفة خلال عام ٢٠٠٧ واتخذنا اجراءات قانونية بحق المخالفين اذ تم حسم قسم من هذه المخالفات عن طريق الدائرة والفلاح مباشرة أما القسم الثاني فحسمت عن طريق محكمة الجنح في المديرية وحسم القسم الثالث من خلال طريق المحاكم المدنية والمشكلة الثانية هي مشكلة انشاء بحيرات الاسماك غير القانونية وضمن مشاريع الري والاراضي المتصلة والتي بلغت ٦١٩ بحيرة اسماك.

وكذلك زراعة الشلب في انحاء محافظة بابل وهي مخالفة للقانون لان المحافظة غير مشمولة بزراعة الشلب لانه يحتاج الى كميات كبيرة من المياه لعدم قدرة جداولنا عليها وكذلك عملية بزل المياه مشيرا ان عدد المخالفات بلغ ١٢٢٦ مخالفة وتجاوزت الالاف من الدونمات.

> مدير البيطرة: نطالب بإنشاء مجازر صحية وتوفير خط طوارئ للحفاظ على اللقاحات

واكد الخبير المهندس ان وزارة الري قررت شمول ناحية الكفل عام ٢٠٠٨ بزراعة الشلب لانها محاذية للنجف ولوجود كميات مائية ولا تؤثر على المناطق الزراعية.

واكد ان الحصص المائية للفلاحين جيدة ولا توجد اي شحة ابتداءا من صدر الجداول وحتى أذناب أو نهايات الجداول ودعا الفلاحين والمزارعين الى عدم المخالفة والاهتمام بالمياه وعدم كسر الجداول.

الثروة الحيوانية

يقدم المستشفى البيطري في بابل ومن خلال ملاكاته المنتشرة في اقضية ونواحي المحافظة الخدمات البيطرية ومن خلال المتابعة والتخصيص والعلاج والمكافحة.

اعلن ذلك الدكتور البيطري مهدي حسن ألشريفي مدير المستشفى وقال ان المستشفى البيطري ومن خلال ملاكاته البيطرية وأطبائه يقوم بكافة الخدمات البيطرية من خلال المكافحة والعلاج والتحصين.

وأكد ان المستشفى يتابع الاوبئة والإمراض التناقلية خاصة أنفلونزا الطيور التي لدينا غرفة عمليات خاصة بها ويقوم بعمليات التحري والفحص الحقلي مؤكدا ان المستشفى البيطري يقوم بندوات إرشادية وبالتعاون مع قسم الرعاية الصحية التابع لدائرة صحة بابل.

ومن اهم النشاطات التي قام بها المستشفى البيطري لعام٢٠٠٧ قال د ألشريفي: لقد تم تلقيح ٧٩٠٧٠٠ راس غنم وماعز ضد مرض جدري الأغنام وتلقيح٣٥٧١٣ راس بقر ضد مرض عفونة الدم النزفية وتلقيح ١٣٠٤٥٠ راس غنم ضد مرض التسمم المعوي وكذلك تلقيح ٦٢٣٠٤ رؤوس ضد مرض الحمى القلاعية التي تصيب الأغنام والأبقار وكذلك تم أعطاء معالجات ضد الطفيليات الداخلية حيث تم معالجة ٦٧٤٩٥٤ رأساً من الأغنام.

وأكد ان محافظة بابل تعتبر من المحافظات التي تكثر فيها الثروة الحيوانية بمختلف انواعها مضيفا ان عدد حقول الدواجن العاملة في بابل اكثر من ٦٢٣ وان ٣٩٥ حقل دواجن عامل و ٢٢٨ حقلاً غير عامل.

وانتقد الدكتور ألشريفي الأوضاع غير الصحية لمعظم مجازر محافظة بابل وصفها بانها رديئة جدا ولا تناسب واهمية اللحوم للانسان وعدم توفير الشروط الصحية فيها مطالبا الحكومة المحلية ببناء مجازر صحية حديثة و بتوفير خط طوارئ للمستشفى من اجل حفظ اللقحات والأدوية لانها تحتاج لدرجة حرارة منخفضة.

انخفاض انتاجية

وختاما فان مركز التخطيط الإستراتيجي في بابل اشر في تقريره عن الزراعة انخفاض معدل إنتاجية الدونم الواحد وتدهور الغابات وعدم توفر الآلات الزراعية اللازمة وضعف الإرشاد الزراعي بالنسبة لمشاكل الملوحة والمبيدات والأسمدة وضعف استخدام الزراعة المحمية وعدم توفر الوقود وانخفاض مستوى دخل الفلاح وقلة استخدام البذور المحسنة وقلة معامل تصنيع المنتجات النباتية والحيوانية وقلة مشاريع الاستصلاح الزراعي وعدم حماية المنتجات الزراعية بسبب عدم تنظيم الاستيراد وكذلك زيادة نسبة الملوحة وارتفاع أسعار المبيدات والأسمدة والبذور.